الاستفادة من التجارب الدولية لتطوير التعليم التقني العالي في ليبيا

د. عادل محمد الشركسي — كلية العلوم/ جامعة بنغازي

أ. حامد علي الجماعي — المعهد العالي للمهن / بنغازي

المقدمة

كل مراحل التطور التي مرت بها البشرية كانت نتيجة للتطوير المعرفي، الذي أسهم فيه البحاث والعلماء والمختصون، الذين قاموا بهذا التطوير من خلال اكتسابهم المهارات اللازمة بممارسة العمل، ومع تزايد التطوير المعرفي وزيادة الإنتاج وتنوعه زادت الحاجة إلى أيدٍ عاملة متعلمة ومتدربة تدريباً جيداً مهنياً وتقنياً.

ولكي يتحول الفكر المعرفي والتطور المعرفي إلى إنتاج مادي لدعم اقتصاد الدول يحتاج إلى كوادر بشرية متنوعة المهارات، التي تُكْتَسَبُ من خلال التعليم والتدريب وممارسة العمل. وبالتالي ازدادت الحاجة إلى كوادر ماهرة متدربة ممن لهم مهارات عملية ومعرفية، وهذا يعني الحاجة لنظام تعليمي متطور؛ لإعداد هذه الكوادر، وبتطور التقنية وحاجة سوق العمل تطور التعليم التقني، وأخذت معاهد التعليم التقني والكليات التقنية تتنافس في تقديم برامج تعليمية ذات جودة؛ لضمان مخرجات مقبولة لدى أصحاب العمل، وتلبي احتياجات سوق العمل.

بعد الحرب العالمية الثانية حدثت ثورة تكنولوجية وتطور تقني، نتج عنها دول امتلكت رأس المال المعرفي سميت بالدول المتقدمة، وسميت الدول الأخرى بالدول النامية، التي استنزفت مواردها على النزاعات المحلية والإقليمية، مما أدَّى إلى ضعف نموها الاقتصادي مع تزايد عدد سكانها. وهذا الضعف أدَّى إلى ضعف البرامج التعليمية الممولة حكومياً، وعدم قدرتها على إعداد كوادر بشرية مؤهلة، فتحولت إلى دول مستهلكة للسلع والخدمات، وعلى الرغم من أن لديها ثروات طبيعية كبيرة ومنها الدول العربية، مع مرور الزمن زادت الفجوة التكنولوجية بين الدول. وأصبحت الدول النامية تواجه تحديات، من أهمها تزايد معدلات البطالة؛ بسبب عدم قدرتها على إعداد كوادر بشرية مؤهلة؛ وذلك لضعف النظام التعليمي، وعدم تكامل مراحله، وعدم ارتباطه باحتياجات سوق العمل، وكذلك نظرة المجتمع الدونية للتعليم التقني.

مشكلة البحث:

تسعى الدراسة الحالية إلى محاولة استقراء الدراسات السابقة، والتجارب الناجحة في مجال التعليم العالي للاستفادة منها في تطوير قطاع التعليم التقني في ليبيا الذي يُواجه تحديات كثيرة منذ سنوات عديدة.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تقديم مقترحات لتطوير جودة التعليم التقني العالي وتحسينه، وذلك بالاطلاع على بعض التجارب العربية والدولية، التي واجهت تحديات وصعوبات في مجال التعليم التقني، وكيف تغلبت عليها؛ للاستفادة من هذه التجارب في إصلاح التعليم التقني في ليبيا.

مقدمة:

تشرف وزارة التعليم في ليبيا عن طريق الهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني على التعليم التقني العام، المكون من 134 مؤسسة تعليمية (24 كليةً تقنيةً، و110 معاهد عاليا) غير أن قطاع التعليم التقني يشتكي من نظرة دونية، وعدم إقبال؛ لأسباب عدة، منها: عدم جودة مخرجاته، وضعف برامجه، وعدم ربطه مع الأطراف المعنية في سوق العمل، مما يضطر العديد من المؤسسات الاقتصادية إلى تقديم تدريبات إضافية إلى خريجي التعليم التقني عند توظيفهم، الأمر الذي أثر على صورة التعليم التقني. كما يلاحظ عدم وجود تنسيق فعال بين موسسات التعليم التقني والاقتصاد المحلي بشكلٍ عام، باستثناء بعض العلاقات المبنية بين هذه المؤسسات وممثلي سوق العمل، الناتجة عن مبادرات فردية من قبل المسؤولين عن مؤسسات التعليم التقني، في ظل غياب معايير واضحة تنظم هذا التعاون. بحيث لا يمتلك الخريج المعارف والمهارات التي يحتاجها سوق العمل؛ وذلك بسبب قلة التجهيزات داخل مؤسسات التعليمية، وضعف التعاون والتنسيق مع ممثلي سوق العمل.

بالنظر إلى نظام التعليم التقني في ليبيا نلاحظ أن نظام التعليم التقني في عزلة شبه تامة عن سوق العمل والاقتصاد، فهو –للأسف– غير معني بالاستجابة لمتطلبات سوق العمل من المهارات التقنية. فالتخصصات المتوفرة في مؤسسات التعليم التقني لم تُصَغْ بناءً على دراسات معمقة لاحتياجات سوق العمل، بل بناءً على اعتبارات أخرى، كتوفر التجهيزات أو مؤهلات أعضاء هيأة التدريس والمدربين.

وبالتالي فإن قطاع التعليم التقني بحاجة إلى عملية إصلاح عميقة؛ حتى يصبح قادراً على الاستجابة لحاجات سوق العمل؛ لأنه في الوقت الراهن لاتوجد عملية واضحة لترجمة هذه الحاجيات إلى معايير للمؤهلات، وكذلك تطوير مناهجه، بحيث تواكب متطلبات سوق العمل واحتياجاته. (البعتي وآخرين، 2014م).

بعض التجارب العربية والدولية قي مجال التعليم التقني:

التجربة السودانية:

ترجع بداية التعليم التقني بالسودان إلى عام 1950م بإنشاء معهد الخرطوم التقني بواسطة وزارة الأشغال لإعداد تقنيين، بعد دراسة تمتد لعامين فوق الثانوي، يُرَكِّزُ فيها على أعمال الورش، مع دراسة المقرات ذات الصلة في مجالات البناء والميكانيكا بجانب المحاسبة. وفي عام 1965 تحولت تبعية هذا المعهد إلى وزارة التربية والتعليم، وارتفعت سنوات الدراسة إلى ثلاث سنوات، ثم إلى أربع سنوات؛ وذلك بزيادة جرعة المواد النظرية على حساب المواد التطبيقية. وفي عام 1966 أصبح المعهد هيأةً مستقلةً عن وزارة التربية، يشرف عليها مجلس إدارة، وقام هذا المجلس بتشكيل لجنة دولية لتقويم التعليم التقني عامةً، والمعهد بصفة خاصة، ومن ثم قلصت الدراسة في المعهد إلى ثلاث سنوات، مع إعادة النظر في المقررات بناءً على توصية هذه اللجنة، واستمر الوضع على ذلك حتى تاريخ اليوم بالنسبة للدبلوم التقني، أما المعهد بكامله فقد تحول إلى معهد الكليات التكنولوجية في عام 1975، ثم إلى

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا في عام 1990، وآلت جميع المعاهد العليا إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التي ألحقتها بمختلف الجامعات القومية (عبد الغني وعبدالله، 2017م).

المجلس القومي للتعليم التقني والتقاني بدأ العمل عام 2005، وتضافرت الجهود لقيام المجلس القومي للتعليم والتقني والتقاني؛ للإعداد والإشراف على استراتجيات وسياسات ترتكز على رؤى ومفاهيم حديثة حول التعليم التقني، تميز بالشمولية والتكامل والمرونة والابتكار، وكان من أهم إنجازاته بناء على مسار التعليم التقني التقاني كوسيلة لتحقيق غايات الاستراتيجيات القومية الهادفة، خاصة الاستفادة من التجارب العالمية الميزة؛ لتوطين وإعادة إنتاج التكنولوجيا الحديثة، وضمان تعليم متطور، يحقق تميز مخرجاته ومواءمتها مع احتياجات التنمية وسوق العمل (عبد الغني وعبدالله، 2017م).

كما أثمرت جهود مجموعة من الخبراء المخلصين من أبناء السودان، في إقناع الحكومة السودانية بأهمية معالجة الخلل الحاصل في نظام التعليم التقني وبث الروح فيه، فوضعت استراتيجية قومية شاملة بشأن التعليم التقني والتقاني تضمنت عدة نقاط منها: (لمزيد من المعلومات الاطلاع على عبد الغني وعبدالله، 2017م).

إعطاء أسبقية للتعليم التقني والتقاني، مع مراعاة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وربط التعليم العام والعالي بمتطلبات التنمية بصورة فاعلة.

تطوير التعليم التقني والتقاني ليبلغ 60% من التعليم العام والعالي، وتوفير التدريب المهني والحرفي بما يضمن احتياجات الاستراتيجية الشاملة.

إعطاء أسبقية لهذا النوع من التعليم؛ حتى يتكافأ في قيمته الاجتماعية والاقتصادية مع التعليم الأكاديمي العام والعالي.

التجربة الأردنية:

بدأ التعليم المهني والتقني في الأردن عام 1976م، بإحداث مؤسسة التدريب، ومن ثم طُوِّرَ وحُدِّثَ؛ ليصبح منتشرًا في الوطن كافة، وخاصّةً بعد إنشاء جامعة البلقاء التطبيقية وكلياتها المنتشرة على مساحة الوطن، في جميع التخصصات التقنية الهندسية والتطبيقية، التي يطلبها سوق العمل المحلي والإقليمي، كما تشرف جامعة البلقاء فنياً وأكاديمياً على جميع الكليات الجامعية المتوسطة في المملكة، سواء أكان في القطاع الخاص أم الحكومي. وتعززت التجربة الأرنية في إطار استراتيجية التشغيل الوطنية – التعليم والتدريب التِقني والمهني، للفترة 2014–2020، التي حملت رؤية ورسالة وأهدافاً استراتيجية، وتوجهات مستقبلية باعتماد نظامِ التلمذة المهنية (التميمى، 2009)، ويمتاز نظام التلمذة المهنية بالآتي:

تكلفة الدراسة متدنية جداً مقارنة بالتعليم الجامعي، حيث تتحمل الجهات الحكومية الحاضنة لهذا النوع من التعليم التكلفة معظمها.

توفر فرص عمل للخريج؛ لأنَّ الطلب على التخصصات التقنية كبير، سواء أكان في القطاع الخاص أم الحكومي.

توفر الحكومة برامج إقراض، مثل صندوق التنمية والتشغيل، لخريج التعليم التقني في حال عدم رغبته أو عدم حصوله على وظيفة؛ للبدء بعمل خاص، أو فتح مشروع صغير ضمن تخصصه، إضافة إلى التشريعات والتوصيات التي تعمل عليها اللجنة الوطنية لتنمية الموارد البشرية؛ لرفع وضع خريج التعليم التقني اجتماعياً ووظيفياً ومادياً.

إمكانية متابعة الدراسة الجامعية، والحصول على الشهادة الجامعية الأولى للراغبين أو الطامحين في ذلك.

يتحصل خريج التعليم التقني على معرفة ومهارات أكبر في مدة زمنية أقصر من خريج الجامعة (البكالوريوس) في كثير من الأحيان.

مجال واسع من التخصصات تفوق المائة تخصص، مما يتيح للطالب حرية اختيار التخصص الدقيق، الذي يتواءم مع ميوله واتجاهاته وقدراته ومتطلبات سوق العمل.

التجربة الماليزية:

اهتمت الحكومة الماليزية بتطوير الموارد البشرية؛ إذ تراها وسيلة لا بديل لها لبناء الوطن، واكتساب موقع تنافسي على الصعيد العالمي، والتحول إلى بلد كامل التطور اقتصادياً وصناعياً، ومن هنا يأتي الدور الكبير للتعليم المهني والتقني –كركيزة استراتيجية– في توفير المعرفة والمهارات، وخاصّةً في ظل تطور التقنية، مما يتطلب تحولاً أساسياً في نظم التعليم المهني والتقني لضمان تحقيق التنمية المستدامة (التهامي، 2013).

في عام 1995م أنشئ قسم التعليم الفني بديلاً لشعبة التعليم الفني والتدريب المهني، التي أنشئت في عام 1961م، ومهمة هذا القسم هي تأكيد استمرارية السياسات التعليمية المقررة، ومتابعة تطور التعليم الفني والتدريب المهني في ماليزيا؛ للوصول إلى تعليم عالي الجودة والكفاءة طبقاً للأهداف الأساسية الموضوعة، ويتبع هذا القسم معاهد فنية ثانوية، ومعاهد تدريب مهني ثانوية، وكليات مجتمع ومعاهد تقنية متعددة الأغراض (التهامي، 2013). حيث تُنَفَّذُ سياسات وخطط التعليم المهني والتقني، وتُطَوَّرُ برامجه من خلال التعاون الوثيق بين القطاع العام والقطاع الخاص؛ لتحقيق المصالح المشتركة بين القطاعين، حيث يمثل القطاع الخاص الركيزة الرئيسة لتنمية الاقتصاد، بينما تقوم الحكومة بتوفير الكوارد البشرية المؤهلة، كما تشترك أربع وزارات في الإشراف على تنفيذ التعليم المهني والتقني، وهي: وزارة التعليم، ووزارة تطوير المقاولات، ووزارة الشباب والرياضة، ووزارة الموارد البشرية (التهامي، 2013). يوفر نظام التعليم في ماليزيا أمام طلاب الثانوية العليا ثلاثة مسارات، وهي: المسار الأكاديمي، والمسار الفني، والمسار المهني. (المدارس الفنية والمهنية، وكليات تقنية، وكليات مجتمع)، بحيث توفر هذه المؤسسات مجالات تخصصية متعددة، مثل: برامج هندسية، وبرامج لتقنية المعلومات، وبرامج للتدريب المهني، وتمنح لخريجيها شهادات ودبلومات تؤهلهم للعمل (التهامي، 2013).

كما يظهر الاهتمام الكبير للحكومة الماليزية بالتعليم الفني والمهني من خلال وضع خطة تنموية 2011–2015، ترتكز على النقاط الآتية: (التهامي، 2013).

إعطاء التعليم الفني والمهني النصيب الأكبر من الميزانية.

رفع القدرات وتشجيع الاختراع والإبداع.
رفع التعليم والتدريب في كل المستويات.
إنشاء المزيد من مؤسسات التعليم والتدريب الفني والمهني.

التجربة الألمانية:

يُعد نظام التعليم المهني والتقني في ألمانيا من الأنظمة الشمولية، وأكثرها شمولية في العالم؛ لامتلاكه من الخبرات والتنوع ما جعله مرجعًا لكثير من الدول؛ لتطوير برامج التعليم التقني، التي تقدمها هذه الدول، كما يعود ذلك إلى التكامل والتعاون الوثيق بين المؤسسات التعليمية الحكومية وأصحاب العمل. في نظام التعليم العام الألماني توجد ثلاثة أنواع من المدارس في مرحلة ما بعد الابتدائية، (الأنصاري، 2005م)، وهذه المدارس هي:
المدارس الرئيسية، ومدّة الدراسة بها خمس سنوات، وتؤهل هذه المدارس الطالب للالتحاق مباشرة بسوق العمل، أو للالتحاق بمدارس التدريب المهني.

المدارس المتخصصة، ومدّة الدراسة بها ست سنوات، وتمنح هذه المدارس الطلاب مستوىً تعليميًا أعلى من الذي تقدمه المدارس الرئيسة، وتنمي القدرات الضرورية واللازمة نظرياً وتطبيقياً لمهن تحتاج إلى مهارات وموصفات ومعرفة متخصصة.

المدارس الثانوية (Gymnasium) ومدّة الدراسة بها تسع سنوات، وتعطي هذه المدارس تعليمياً أكاديمياً عاماً، يقود مباشرة للالتحاق بالكليات أو الجامعات بمنحها شهادة ثانوية.

لقد أولت ألمانيا التعليم التقني اهتماماً يبدأ من مراحل التعليم العام؛ لكي يؤهل الخريجين في مراحل مبكرة، وذلك باعتماد نظام تعليمي يعرف بنظام التعليم الثنائي (التعاوني) بين أرباب العمل والمؤسسات التعليمية الحكومية، وقد أعطى هذا التعاون نتائجَ طيبةً، حيث يكتسب الطلاب قدرات ذات مستوىً عالٍ، ويضمن لهم وظائف دائمة، وهذا بدوره يقلّل من نسبة البطالة بين الشباب مقارنة بالدول الصناعية الأخرى.

وقد أدَّى نجاح نظام التدريب المهني الثنائي والخبرة في التعليم التعاوني لاستحداث نظام تعليم مهني ثنائي متكامل بعد الثانوية، وذلك في المؤسسات التي تعرف بالأكاديميات المهنية؛ وذلك لتوفير بديلٍ جذابٍ عن التعليم العالي القائم لخريجي المرحلة الثانوية العامة، وكذلك إعطاء الفرصة لأصحاب الشركات للقيام بدور فعال في تدريب الطلاب تدريباً موجهاً نحو الوظائف المطلوبة في هذه الشركات؛ للحصول على خريجين ذوي كفاءة عالية، حيث يقضي الطلاب شهوراً بالأكاديمية تعقبها شهورٌ بمواقع العمل، ويحصل الطلابُ الخريجون على درجة البكالوريوس، المناظرة للدرجة التي تمنحها الجامعات. (الأنصاري، 2005م).

النتائج والتوصيات:

بعد الاطلاع على التجارب العربية والدولية المذكورة توصل الباحثان إلى عدد من النتائج، والتي يُمكن في ظلها طرح حزمة من المُقترحات التي من شأنها دعم برنامج إصلاح التعليم التقني العالي في ليبيا، وهي:

وضع رؤية خاصة بالتعليم التقني العالي من قبل وزارة التعليم بالتعاون مع وزارة العمل.

دعم دورِ التّعليمِ التِّقَني العالي في تحقيق المعرفةِ من أجل التنمية.

وضع برامج من قبل وزارة التعليم بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني؛ لتغيير النظرة الدونية لدى المجتمع لمؤسسات التعليم التقني العالي.

دعم التعاون بين مؤسسات التعليم التقني العالي والقطاعين العام والخاص؛ لدعم هذه المؤسسات، وتوفير فرص عمل لخريجي مؤسسات التعليم التقني العالي.

دعم مؤسسات التعليم التقني العالي؛ للاستفادة من مجالات التعاون الدولي، وذلك بفتح قنوات تواصل مع الدول الشقيقة والصديقة؛ لدعم مشاريع التطوير، والاستفادة من تجارب هذه الدول.

وضع استراتيجية وطنية؛ لسد الفجوة الواسعةِ بين مُخرَجات نظُمِ التّعليم التقني واحتياجاتِ سوق العمل، ويعتبر من أهم الأسباب التي تواجهه: مشكلة البطالة التي تفاقمت في السنوات الأخيرة في ليبيا خاصةً، والمنطقة العربية عامةً, وبالتالي الاعتماد على العمالة الوطنية المؤهلة بدلاً من العمالة الأجنبية.

قيام الوزارة من خلال الهيأة الوطنية للتعليم التقني والفني بإعداد المعايير المهنية الوطنية، وذلك بتحديد مواصفات خريج مؤسسات التعليم التقني العالي، من خلال تطوير المناهج والبرامج وتحديثها، وربطها بالتطور المتسارع في التقنية وأساليب العمل؛ لتلبية احتياجات سوق العمل.

إدخال تقنية المعلومات في مشاريع التطوير المقترحة؛ لمواكبة التطور الحاصل في العالم في مجال التعليم التقني العالي.

توفير الإمكانيات المالية اللازمة، لتحقيق أهداف التعليم التقني العالي من أجهزة وتجهيزات وأماكن مناسبة للتدريب من ورش ومعامل وغيرها، وكذلك التدريب العملي في الشركات والمؤسسات المرتبطة بالتعليم التقني.

إعادة النظر في القوانين المنظمة لاستجلاب العمالة الأجنبية؛ لإتاحة الفرصة للعمالة الوطنية.

المراجع:

الأنصاري، عيسى بن حسن (2005)، "اتجاهات حديثة في التعليم التقني وتطبيقاتها على الدول العربية"، متوفرة على الرابط الآتي: (حدثت زيارته يوم 12 سبتمبر 2018)
http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan024059.pdf

التميمى، علي خليل، "إصلاح التعليم والتدريب المهني والتقني لتشغيل الشباب"، المؤتمر العربي الأول لتشغيل الشباب، الجزائر 2009.

التهامي، عمر أحمد (2013)، "التجارب الرائدة في التعليم الفني والمهني عربياً وعالمياً"، الملتقى الأول لقيادات وخبراء التعليم الفني والمهني في الوطن العربي، تونس.

البعتي، منير وجويلي، المختار والكوت، عبدالحميد والجالي، عبدالسلام (2014)، "عملية تورينو ليبيا"، المؤسسة الأوروبية للتدريب في ليبيا بمشاركة الهيأة الوطنية للتعليم التقني والفني في ليبيا.

عبد الغني، فضل السيد عمر الخضرو عبد الله, عبد الرحمن أحمد (2017)، "التعليم التقني والتقاني في السودان: المشكلات والحلول"، رسالة دكتوراه متوفرة على الرابط الآتي: (حدثت زيارته يوم 12 سبتمبر 2018)
http://repository.sustech.edu/handle/123456789/14080